مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

الاقتصاد العراقي خلال السنوات الخمس المقبلة: بين هشاشة عائدات النفط وإمكانية التحول الهيكلي

قسم الأبحاث

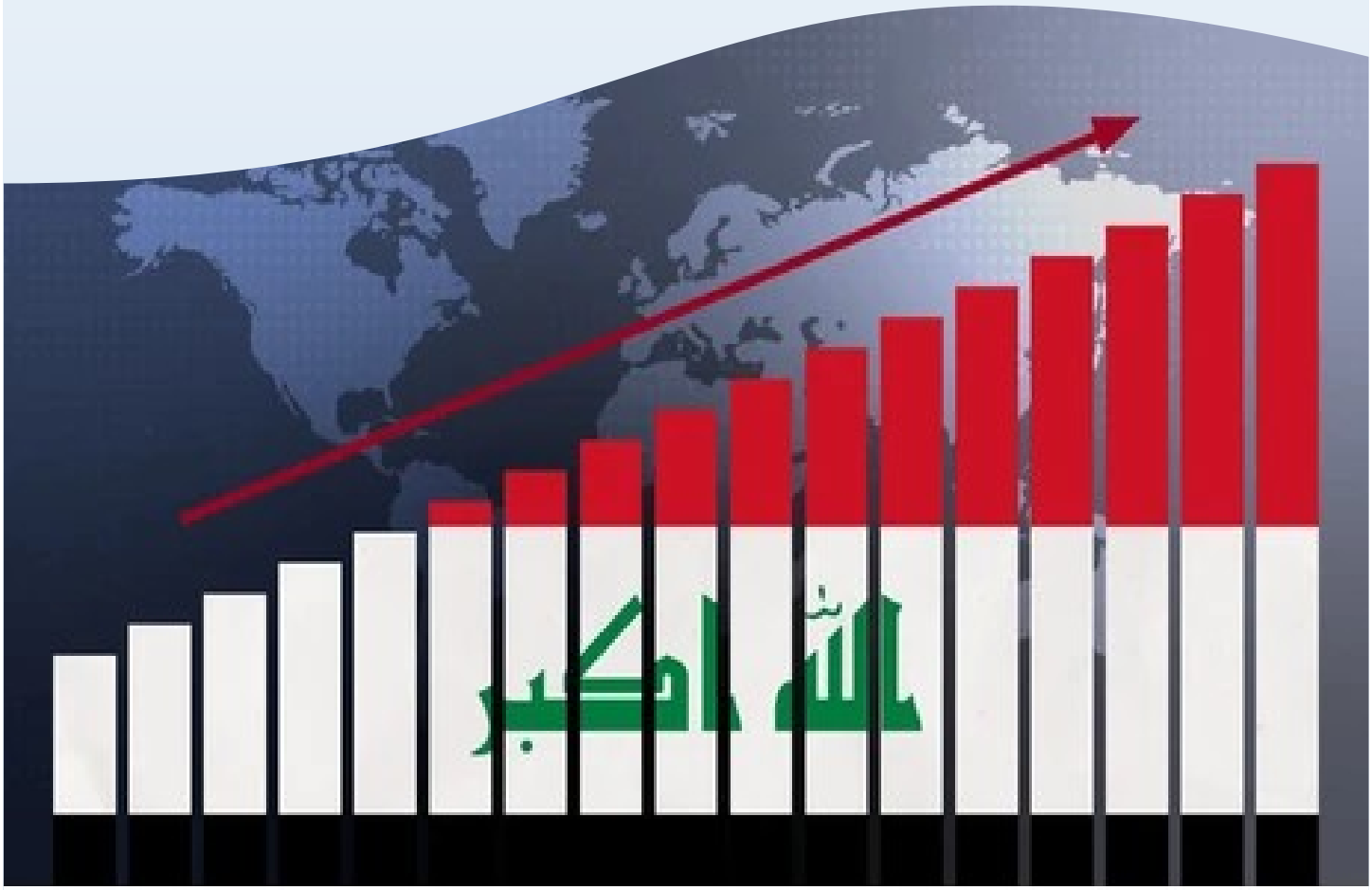

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

الاقتصاد العراقي خلال السنوات الخمس المقبلة: بين هشاشة عائدات النفط وإمكانية التحول الهيكلي

قسم الأبحاث

مقدمة

يُصنف الاقتصاد العراقي بوصفه اقتصاداً ريعياً تقليدياً، حيث يرتكز بصفة أساسية على قطاع النفط لتمويل الموازنة العامة وتأمين الإيرادات السيادية للدولة. وتؤكد البيانات الدولية الحديثة أن هذا النموذج رغم قدرته على توفير سيولة نقدية عاجلة يضع البلاد تحت رحمة التقلبات الحادة في أسعار الطاقة العالمية وتذبذب مستويات الإنتاج[1].

وبناءً عليه، فإن استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي خلال السنوات الخمس المقبلة لا يمكن أن يستند إلى فرضية استدامة الوضع الراهن دون تبعات اقتصادية، إذ يبقى المشهد رهناً بقدرة الدولة على تبني إصلاحات مالية وهيكلية جادة. ويهدف هذا التحوّل المنشود إلى تقليص الارتهان الكلي للنفط، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية، وصولاً إلى بناء قاعدة اقتصادية إنتاجية تتسم بالتنوع والاستدامة.

الهيكل الاقتصادي الحالي

تؤكد المؤشرات الرسمية استمرار الارتهان الهيكلي للاقتصاد العراقي لقطاع النفط، بوصفه المورد الأساس للإيرادات العامة والمحرّك الرئيس للنشاط الاقتصادي. هذا الاعتماد يجعل الموازنة العامة في حالة انكشاف مباشر أمام تقلبات أسعار الخام العالمية وتذبذب حصص التصدير. في المقابل، لا تزال القطاعات غير النفطية

[1] Iraq: Staff Concluding Statement of the 2024 IMF Article IV Mission. https://www.imf.org/en/news/articles/2024/03/01/mcs030324-iraq-staff-concluding-statement-of-the-2024-imf-article-iv-mission?utm_source=openai

مصدر الصورة : https://meobserver.org/business-economix/2025/02/04/iraqs-economic-renaissance-a-new-frontier-for-investment/

كالتعدين والزراعة والخدمات الإنتاجية عاجزة عن تحقيق التوازن الاقتصادي المنشود، نتيجةً لتعثر الاستثمارات، وتهالك البنية التحتية، وشحّ الفرص التمويلية، فضلاً عن بيئة أعمال تفتقر إلى الإصلاحات المؤسسية الجذرية[2].

يُفضي هذا الواقع إلى أن النمو الاقتصادي في العراق سيبقى محدود الاستدامة خلال السنوات المقبلة إذا ما استمر على مساره الحالي، فبينما قد تسجل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلّي تحسناً نسبياً في فترات معينة، إلّا أن هذا النمو سيبقى رهيناً لعوامل خارجية عارضة عوضاً عن استناده إلى تحولات جوهرية في الهيكل الاقتصادي الداخلي[3]. ومن هنا، تكتسب قضية الإصلاح الهيكلي أهمية قصوى تتجاوز مجرد تحقيق طفرات مؤقتة في الناتج المحلي الإجمالي، لتصبح ضرورة لضمان استقرار اقتصادي طويل الأمد.

توقعات النمو للخمس سنوات القادمة

من المرجّح أن يشهد الاقتصاد العراقي نمواً متفاوتاً خلال السنوات الخمس المقبلة، تحت تأثير ثلاثة متغيّرات محوَرية: **أسعار النفط العالمية، معدلات الإنفاق الحكومي، ووتيرة الإصلاحات الاقتصادية**. وفي حال استقرار أسعار النفط عند مستويات داعمة مع استمرار التمويل الحكومي للإنفاق العام، قد يتحقق نموٌ على المدى القصير، غير أن هذا النمو سيظل متسماً بالهشاشة ما لم يُفضِ إلى زيادة ملموسة في الاستثمارات الإنتاجية وتوليد فرص عمل حقيقية ضمن القطاع الخاص[4].

[2] Iraq: 2024 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Iraq. https://www.imf.org/en/publications/cr/issues/2024/05/15/iraq-2024-article-iv-consultation-press-release-staff-report-and-statement-by-the-executive-549028?utm_source=openai

[3] المصدر السابق

[4] Iraq: Concluding Statement of the 2025 IMF Article IV Mission. https://www.imf.org/en/news/articles/2025/05/15/mcs-iraq-concluding-statement-of-the-2025-imf-article-iv-mission?utm_source=openai

على الرغم من ذلك، لابد من إصلاح النظام المالي، وتنويع مصادر الإيرادات غير النفطية، ورفع كفاءة الإنفاق العام، فهذه الركائز الثلاث كفيلة بمنح الاقتصاد العراقي فرصة حقيقية للتحوّل نحو مسار أكثر توازناً واستقراراً. وهذا ما يؤكد أن مستقبل العراق الاقتصادي لا يرتهن بوفرة الثروة النفطية في حد ذاتها، بل بمدى قدرة الدولة على تحويل هذه الثروة إلى محرك لتنويع القاعدة الإنتاجية وبناء مؤسسات اقتصادية تتسم بالفاعلية والاستدامة.

التحديات الهيكلية والمخاطر الجيوسياسية

يواجه الاقتصاد العراقي جملة من المعضلات المتأصلة، في مقدمتها الارتهان المفرط للنفط، وتضخم الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي، بالتزامن مع انكماش مساهمة القطاع الخاص. وتتفاقم هذه التحديات بفعل ارتفاع معدلات البطالة وتردي جودة الخدمات الأساسية، سيما في قطاعات الطاقة والنقل والخدمات اللوجستية.

علاوةً على ذلك، فإن غياب التنويع الاقتصادي يحد من مرونة الاقتصاد في امتصاص الصدمات المالية، وهو ما تزداد خطورته في ظل التوترات المتصاعدة الناجمة عن المواجهة العسكرية الأمريكية الإسرائيلية مع إيران، إذ يُلقي هذا الصراع بظلاله على الاستقرار المحلي، ويخلق حالةً من عدم اليقين في بيئة الاستثمار، مما يفرض ضغوطاً إضافية على سلاسل التوريد ويجعل الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للتداعيات الجيوسياسية الطارئة[5].

تتسم هذه التحديات بطبيعة تداخلية عضوية وليست مجرد عوائق منفصلة، فتهالك البنية التحتية يشكِّل حجر عثرة أمام تدفق الاستثمارات الخاصة، بينما يؤدي انحسار دور القطاع الخاص إلى عرقلة جهود التنويع الاقتصادي. وفي السياق ذاته، يكرّس

[5] Inside Iraq’s Economic Reform Experiment. https://blog.bti-project.org/2026/04/02/inside-iraqs-economic-reform-experiment/

الارتهان المطلق للنفط نمط الإنفاق الاستهلاكي الجاري على حساب الاستثمار الإنتاجي طويل الأمد. وبناءً على ذلك، فإن معالجة هذه الاختلالات الهيكلية تتطلب تبني نهج إصلاحي شامل ومتكامل، يتجاوز الحلول الجزئية أو الإجراءات الترقيعية المؤقتة.

فرص التغيير

على الرغم من جسامة هذه التحديات، ما يزال الاقتصاد العراقي يزخر بفرصٍ حقيقية للتحوّل الجذري، شريطة اقترانها بإرادة سياسية وإدارية حازمة. فالعراق يستند إلى مقومات استراتيجية، بدءاً من وفرة الموارد النفطية وضخامة السوق المحلية، وصولاً إلى الموقع الجغرافي المتميّز الذي يؤهله ليكون محوراً لوجستياً وتجارياً حيوياً. وفي هذا السياق، يمثّل الارتقاء بالإدارة المالية، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحديث المنظومة المصرفية، جنباً إلى جنب مع دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة،[6] ركائز أساسية لإرساء بنية تحتية اقتصادية أكثر استقراراً واستدامةً للنمو.

علاوةً على ذلك، يبرز الاستثمار في قطاعات الزراعة، والصناعات التحويلية الخفيفة، والطاقة المتجددة كضرورة استراتيجية لتقليص ارتهان الاقتصاد الوطني بالنفط على المدى المتوسط. ومع اقتران هذه التوجهات بإصلاحات مؤسسية هيكلية تعزز قيم الشفافية والحوكمة، وتحدُّ من نزيف الهدر والفساد، يمكن أن تمثّل الخطة الخمسية المُقبلة نقطة الانطلاق لتحوّلٍ تدريجي نحو بنية اقتصادية أكثر تنوعاً ومرونة في مواجهة الأزمات.[7]

[6] EBRD launches SME finance and development programmes in Iraq. https://www.ebrd.com/home/news-and-events/news/2025/ebrd-launches-sme-finance-and-development-programmes-in-iraq.html

[7] Iraq National Development Plan 2024-2028. https://www.undp.org/iraq/publications/iraq-national-development-plan-2024-2028

خلاصة القول، إن مستقبل الاقتصاد العراقي خلال السنوات الخمس المقبلة سيبقى رهيناً لتوازنٍ دقيق بين وفرة الموارد المتاحة وهشاشة الهيكل البنيوي للاقتصاد. فالعراق لا يواجه شحاً في الموارد، بل يواجه مأزقاً في الإدارة، وآليات التوزيع، وكفاءة الاستثمار. ومن هنا، فإن استمرار النهج الحالي سيُبقي معدلات النمو متذبذبة وذات أثرٍ محدود في ملفات التنمية والتوظيف، في حين أن تبني إصلاحات هيكلية جادة كفيلٌ بتحويل النفط من مصدر ارتهان وضعف إلى محركٍ فاعل للتنمية والاستقرار الشامل.

وبناءً على ذلك، فإن التوقعات الأكثر واقعية لا تُبشر بطفرة اقتصادية خاطفة، بل بنموٍّ مشروط ومقيَّد، لا يمكن تحفيزه إلّا عبر إصلاحاتٍ عميقة تطال المالية العامة، والقطاع المصرفي، وبيئة الأعمال، والبنية التحتية. ومن ثمَّ، ستكون السنوات الخمس القادمة بمثابة الاختبار الحقيقي لقدرة الدولة على الخروج من عباءة الاقتصاد الريعي إلى آفاق الاقتصاد الإنتاجي المتنوع.

***